المحاضرة الخامسة :

النموذج التنموي الماليزي

تمهيد:

تعد التجربة التنموية لدولة ماليزيا من انجح النماذج التنموية في العقود الاخيرة ،حيث انتقلت هذه الدولة من دولة زراعية الى دولة صناعية تنافس القوى الصناعية الكلاسيكية في العديد من الاسواق و المنتجات اضافة الى المستوى المعيشي الذي يتمتع به المواطن الماليزي وكذلك جودة الحياة التي يتوفر عليها المجتمع الماليزي كما انها تعتبر نموذجا لتعايش الاعراق و الديانات على اختلافها وسيتم في هدا المحور عرض معالم النموذج التنموي الماليزي في النقاط التالية .

1-ماليزيا جغرافيا و سكانيا:تقع ماليزيا جنوب شرق اسيا ،تقدر مساحتها ب(330.803كم^2) تحدها من الشرق الفلبين و من الغرب تايلاندا و من الشمال و الجنوب بحر الصين كما تتشارك الحدود مع كل من اندونيسيا وسنغافورة و سلطنة بروناي،تتميز ماليزيا بمناخ مداري رطب ومن غطاء نباتي معظمه غابات مطرية .

سكانيا ؛يبلغ مجموع سكان ماليزيا حوالي (17)مليون نسمة يميزهم التعدد الاثني و الطائفي حيث يمثل المالايويون نسبة (50٪) و الصينيون نسبة (35٪) و الهنود بنسبة (10٪) و ما نسبته (05٪) تمثله عرقيات و اثنيات اخرى تتمركز في كل من مقاطعتي سرواك و صباح.

2-المنطلقات النظرية للنموذج التنموي الماليزي : منذ استقلالها في 31 اوت 1957 واجهت ماليزيا كدولة حديثة الاستقلال الكثير من التحديات نتيجة للتخلف الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الذي تركه الاستعمار البريطاني مما جعل قادتها يفكرون في الاسس و القواعد السليمة لتوطين نموذج تنموي يرقى بدولتهم وشعبهم الى مصاف الدول الكبرى وكان ذلك بالاستئناس بتجارب تنموية متمثلة في :

*التجربة الاسيوية متمثلة في النموذج الياباني على اعتبار ان اليابان هو نموذج رائد في التنمية في اسيا حيث خرج منهزما من الحرب العالمية الثانية و استفاد من التجربة الاوروبية و الامريكية في الاقلاع التنموي .

*التجربة الغربية متمثلة في نماذج اوروبا الغربية في التنمية وذلك من خلال الاستفادة و التعلم من تجارب الدول الاوروبية في التنمية من الداخل من خلال سياسات الاصلاح الاداري و السياسي و الاجتماعي و التعليمي و كذلك الاستغلال الامثل للثروات ،بالاضافة الى الانتاج الاقتصادي الحر المراقب و استراتيجية التعاقد مع الشركات الاجنبية (جلب الاستثمارات الخارجية).

* الرؤية او المقاربة الاسلامية في التنمية و ذلك من خلال التركيز على الفرد باتباع اسس التنمية البشرية المستديمة و رسم السياسات و الخطط و اتباع منهج العدالة الاجتماعية و تكريس منطق العيش المشترك و

الحرية في المعتقد و المشاركة في جميع الجوانب ومستويات ادراة الشان العام واعلاء مصلحة الوطن على مصلحة الاشخاص.

3-الاسس العملية للتجربة التنموية الماليزية :اعتبرت ماليزيا في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي دولة متواضعة تنمويا ،لكن بعد وصول الرئيس مهاتير محمد الى رئاسة الوزراء وضع جملة من التدابير و الاجراءات كانت بمثابة الاسس العملية التي قامت عليها التنمية في ماليزيا وهده الأسس هي :

***الأساس الاقتصادي** :تمثل في جملة من الاجراءات العملية كالرفع من مستوى الصادرات و استغلال الموارد و الامكانيات الطبيعية و التوجه نحو التصنيع الموجه للتصدير و تغليب كفة التصدير على الاستيراد بالإضافة الى تحفيز و جلب الاستثمار الخارجي بنوعيه المباشر و غير المباشر و التوجه نحو الاسواق الحرة هده الاجراءات ساهمت بدرجة كبيرة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع مستويات الدخل القومي في ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي والعشرين سنة الولى من القرن الحالي.

***الأساس الاجتماعي** :تتضح معالمه في قيم التعايش والسلم الاجتماعي من خلال السعي الرسمي نحو المساواة بين الاقليات و العرقيات المختلفة في المجتمع الماليزي وتبين ذلك في تراجع وانخفاض معدل البطالة الى أقل من 1٪ كما تم انفاق عائدات الضرائب على تنمية و خدمة المجتمع المحلي وهدا الاجراء منح امكانية تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع الماليزي.

***الاساس الهيكلي** :و تم التركيز فيه على المنشئات القاعدية و البنى التحتية من موانئ و مطارات و شبكات السكك الحديدية و انشاء الابراج (برج بتروناس التوأم) هدا الاهتمام بالبنية التحتية زاد من معدلات الاستثمار الاجنبي و جلب رؤوس الاموال الاجنبية مما زاد في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي عبر السنوات .

***الأساس السياسي**:استندت البرامج و الخطط التنموية لدولة ماليزيا على نظام التمثيل الانتخابي لكل الفاعلين السياسيين من احزاب و منظمات المجتمع المدني تعمل جميعها لصالح المجتمع الماليزي تشتمل على المكونات العرقية و الطائفية المختلفة لها التمثيل الفعلي في البرلمان و التشكيل الحكومي هده الإلية عززت من قيم الولاء ورسخت روح الانتماء و الوطنية لدى الماليزيين .

***الأساس الاداري و التنظيمي** :نهضت التنمية في دولة ماليزيا على الاصلاحات الادارية التي تبناها الرئيس مهاتيير محمد ممثلة في محاربة الفساد و حوكمة الادارة من خلال العمل بمبدأ المكاشفة و المساءلة و الشفافية اضافة الى اعتماد المرونة في الاجراءات الادارية و توسيع حجم المشاركة في صناعة القرار.

* **مبدأ احترام الحريات** :من اهم النقاط التي ركزت عليها سياسات التنمية في ماليزيا مبدأ احترام الحريات الدينية و عدم التعصب الديني و نبد التطرف وذلك باحترام الحريات الدينية ،و استطاعت ماليزيا النجاح في اقرار تعايش و حوار الاديان بالرغم من كون السكان ينتمون الى دينات ومعتقدات مختلفة .

***الاساس التعليمي** :استدعت الاستراتيجيات التنموية التي اتبعتها ماليزيا تطوير القاعدة التعليمية في جميع المراحل و المستويات ،حيث تمثل نفقات التعليم الثلث من ميزانية الدولة .

كما اهتمت الحكومة الماليزية بتأسيس مراكز تدريب المعلمين التربوية و الصناعية التي تتوافق مع التطورات التقنية و المعلوماتية و توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد الوطني وظهرت نتائج هدا الاساس التعليمي في دولة ماليزيا في مخرجات التعليم العالي التي اثبت الواقع انها الثروة الحقيقية او المورد الاقتصادي الفعال لإسهامها الفعال في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

4-تحديات التنمية في ماليزيا: رفعت القيادة الماليزية مستوى التحديات التنموية فيما يعرف برؤية 2020 او الواوسان باللغة الماليزية وجاءت هده الرؤية في ورقة عمل قدمها رئيس الوزراء مهاتير محمد في فيفري1991 عنونها ب:(اطلاق مجلس العمل الماليزي).

حيث يبدأ العمل في تجسيدها في مطلع الالفية الثالثة 2000وتم التركيز على مواجهة جملة من التحديات اذا كانت ماليزيا تسعى الى تحقيق الازدهار الاقتصادي و الاستقرار السياسي و التضامن و التماسك الاجتماعي واهم هده التحديات:

*اقامة مجتمع موحد ومتماسك و يملك رؤية مشتركة

*بناء مجتمع حر على اساس الثقة المتبادلة بين مكوناته الاجتماعية و السياسية و العرقية و الدينية.

*تكريس الديموقراطية منهجا سياسيا و تعزيز قيم التسامح و العيش المشترك رغم التباين و الاختلاف.

*الانفتاح السياسي و الثقافي مع أولوية الوطن على العرق او الطائفة .

*انشاء مجتمع علمي متقدم ينشد التميز تميزه الحركية و المرونة في التعامل مع المتغيرات المحلية و العالمية .

*نشر ثقافة التكافل و الاقتسام و المصير المشترك بين أفراد المجتمع الماليزي .

*الوصول الى مستوى عال في مظاهر العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص.

*اقامة امة مزدهرة اقتصاديا تتمتع بالفعالية و النشاط و لديها القدرات التنافسية من خلال تفعيل دورها في المنظمات الاقليمية كالا سيانASSIAN و المنظمات الاقتصادية الدولية (المنظمة العالمية للتجارة)و ذلك للتمكن من مواجهة التكتلات الاقليمية كالمجموعة الاقتصادية الاوروبية و منظمة التعاون و منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .

5-عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية : نوجز اهم عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية في النقاط التالية:

1-المناخ السياسي :تتميز ماليزيا سياسيا بالاستقرار و المرونة في استلام السلطة مقارنة بدول الجوار و معظم دول العالم النامي حيث انها لم تعرف او تتعرض للاستيلاء على السلطة من قبل العسكريين في تاريخها المعاصر .

2-المشاركة و التفاوض في اتخاذ القرارات المصيرية بين الاحزاب السياسية القائمة على اسس عرقية الشيء الذي يجعل من السياسة في هده الدولة توصف بانها ديموقراطية توافقية بامتياز.

3-حياد ماليزيا في الصراعات الاقليمية و الدولية و موقفها الصريح و الواضح ضد التجارب النووية و السباق نحو التسلح حيث ساعد هدا الموقف على توجيه التمويل نحو التنمية بشكل اساسي بدلا من التسلح.

4-اصرار الحكومة الماليزية على دعم مشاريع البنية الاساسية و العمل على ضمان الاستقرار الاقتصادي الذي يعد السبيل الامثل لضمان استقرار سياسي و اجتماعي .

5-استراتيجية الاعتماد على الذات من خلال توطين الكفاءات و الاعتماد على السكان الاصليين و العمل على توحدهم لخدمة الاهداف القومية و تقريب المصالح ووجهات النظر بينهم خاصة بين المالاويين و الصينيون .

6-اهتمام ماليزيا بتطوير ة تحسين المؤشرات الاجتماعية المتعلقة برأس المال الاجتماعي وذلك بالرفع من مستويات جودة الحياة المرتبطة بالظروف المعيشية ،التعليم و الصحة و الاسكان ضف الى ذلك سعيها الدائم لاستقطاب الكفاءات الاجنبية و توطينهم و الاستفادة الى أقصى حد من كفاءاتهم و معارفهم العلمية و الفنية في مختلف المجالات.

6-أهمية دراسة النموذج التنموي الماليزي :تعد دراسة التجربة التنموية الماليزية على درجة عالية من الاهمية لجملة من الاعتبارات :

*ماليزيا دولة مسلمة لذا يمكن من خلال تجربتها على بعض المقاربات النظرية التي تدعي أن التنمية و الحضارة تختص بها الدول الغربية فيما يصطلح عليه صراع الحضارات (صامويل هينتجتون) هده المقاربات ترى في الدين الاسلامي مصدرا للتخلف و عائقا للتقدم و التنمية و تجربة ماليزيا و اندونيسيا في التنمية رد واقعي و عملي على هده المزاعم .

*النجاح الملموس الذي جسدته الحكومة الماليزية في ادارة التنمية حيث انتقلت بالدولة من زراعية تقليدية الى صناعية متقدمة تمتلك القدرة التنافسية في العديد من الصناعات و الخدمات .

*تبني الدولة الماليزية لشعار اقتصاد المعرفة l'économie du savoir- Knowledge economy وتمكنها من تشييد اقتصاد قوي و ناشط يعتمد على المعارف الفنية حيث صنفت ثاني دولة بعد الولايات المتحد الامريكية في تصميم و انتاج الشرائح الالكترونية الخاصة بها و تفوقت الهند و الصين و روسيا و النمسا في

ذلك ،كما انها الدولى الاولى في العالم التي تبنت و طبقت الصيرفة الاسلامية في العالم و تعتبر الان مرجعية في الاقتصاد الاسلامي.

*تصنف ماليزيا دوما في الفئة (أA)في تقارير التنمية البشرية السنوية التي تشرف عليها و تعدها الامانة العامة لهيئة الامم المتحدة من 1990 الى اليوم حيث تحتل مراتب متقدمة في مؤشر العيش لحياة طويلة و صحية ،مؤشر المستوى التعليمي ،مؤشر جودة الحياة او مستوى المعيشة ،مؤشر الرعاية الصحية ،مؤشر التشغيل و تكافؤ الفرص ،مؤشر المشاركة السياسية و الحقوق و الحريات وهده المؤشرات هي دليل على مدى التقدم و الازدهار الذي تعرفه ماليزيا دولة و شعبا.

7-ملامح نجاح التجربة التنموية الماليزية :يمكن حصر اهم ملامح نجاح التجربة التنموية الماليزية في المجالات التالية :

***الاقتصاد المعرفي Knowledge economy**:اتبعت ماليزيا سياسة دعم اليات تطوير القدرات و المهارات البشرية من خلال تطوير مناهج التربية و التعليم و تأسيس معاهد و مخابر البحوث العلمية و مؤسسات التدريب المهني و استقطاب الكفاءات النوعية ذات المستوى العالي في مختلف التخصصات و العلوم الى الجامعات الماليزية (الجامعة العالمية بكوالالامبور) هده التدابير ساهمت في تحسن مستويات و مهارات مخرجات المؤسسات التعليمية و المهنية ، و انعكس ذلك بالإيجاب على سوق الشغل وسياسات التصنيع الواسعة التي اعتمدتها الدولة .

هده العوامل ساهمت في تحول الاقتصاد الماليزي الى اقتصاد موجه بالسوق مبرمج على الانتاج ،يتفاعل فيه القوة العاملة الماهرة فنيا و المتعددة اللغات و البنية التحتية العالية التطور مما جعل ماليزيا دولة تمتلك مؤسسات علمية متقدمة و مستقطبة للاستثمارات من الدول الغنية و المتقدمة ،لتحتل المرتبة السادسة اسيويا في مستوى التنافسية الصناعية بعد كل من (الصين ،سنغافورة ،تايوان ،كوريا الجنوبية و اليابان) و المرتبة 21 عالميا وفقا للمؤشرات الاقتصادية الايجابية .

***التدابير الحكومية الداعمة للتنمية البشرية و الاقتصادية و تعزيز الابتكار و الابداع** :تضمن هدا الملمح جملة من المؤشرات :

-حماية و دعم مشاريع الاعمال و الانتاج .

-الحرص على مسؤولية الحكومة في مجال الحماية و التسويق و دعم الانتاج و البحوث العلمية .

-اعتماد سياسة الانفتاح على الاستثمارات الخارجية .

-اعتماد سياسات ضريبية منفتحة و مرنة و جاذبة للاستثمارات .

-تحرير اسواق المال و حرية تداول العملات.

-حماية الملكية الفكرية و ضمان حقوقها .

***اعداد القوى العاملة العالية التأهيل من حيث:**

-تحسين و تطوير الانظمة التعليمية في مختلف المراحل (من مرحلة ما قبل التمدرس الى الجامعة).

-انشاء مؤسسات تدريب و تأهيل مهني مستمر .

-تخريج قوة عاملة شابة و مثقفة و كفؤة عالية الانتاجية و متعددة اللغات مع الزامية اتقان اللغة الانجليزية .

-اقامة علاقات صناعية و روابط متجانسة بين مؤسسات الانتاج الصناعي.

***البنية التحتية للدولة :** ويتضح ذلك من خلال :

-تشييد شبكات طرق سريعة و شبكات القطارات و المترو على درجة عالية من التطور .

-تعميم التجهيزات التقنية المتطورة على مستوى جميع المطارات و محطات القطار و الموانيء.

-توفير شبكات معلومات و اتصالات متقدمة جدا و خدمات معلوماتية عالية الجودة.

-تطوير المراكز الصناعية و المجمعات التكنولوجية و مراكز الابتكار و الابداع .

-انشاء معاهد بحثية و مدن جامعية و مراكز بحوث علمية افتراضية.

-تطوير نظام الادارة و العدالة و القضاء و سن تشريعات قانونية لحماية حقوق الانسان و تحديد المسؤوليات و المحاسبة و المساءلة فيما يتعلق بعلاقة المواطن بالمجتمع و الدولة و تنظيم المجتمع المدني في هدا السياق اولت الحكومات المتتالية منذ الاستقلال 1957و حتى الان الاهمية البالغة لمسألة الأمن ليصبح من اولويات النظام التعاقدي بين الحكومات المتعاقبة و منظمات المجتمع المدني.

***حماية الملكية الفكرية:**من اهم ملامح نجاح التجربة التنموية الماليزية اقرار الحكومة الماليزية لقوانين حماية الملكية الفكرية حيث تشتمل هده القوانين على حماية الاختراعات 1983؛الماركات و العلامات التجارية المسجلة 1976،التصاميم و حقوق النشر و التاليف1987 ،المؤشرات الجغرافية 2000،كما امضت ماليزيا على اتفاقيات تسجيل العلامات التجارية بحقوق الملكية الفكرية وذلك تحت اشراف المنظمة العالمية للتجارة و المتاجرة بها بما يضمن و يحمي حقوق المبتكرين و المبدعين.

* **المستوى المعيشي و البيئة وحقوق الانسان** :تبرز مؤشرات النجاح التنوي في هدا البعد من خلال جملة من المؤشرات و هي:

-المجتمع الماليزي صديق ومضياف و يتمتع افراده بالحرية و الديمقراطية.

-تتميز البيئة الاجتماعية الماليزية بالهدوء و التسامح و الرفاهية .

-تتوفر ماليزيا على السكن اللائق و الصحي اضافة الى جودة عالية في الخدمات الصحية و الرعاية الاجتماعية .

-تتوفر الدولة الماليزية على مؤسسات تربوية و جامعية ذات جودة عالية و متكيفة مع متطلبات المجتمع و حاجات سوق العمل .

-تتميز ماليزيا بتوفرها على ما تقتضيه مشاريع الابتكار و الابداع من دعم و مستلزمات و وسائل و اليات قانونية.

-الوفرة و الرفاهية فيما يتعلق بالمجمعات التجارية و فضاءات الترفيه و الاقامات السياحية الفخمة.

-المنظومة التعليمية المتطورة حيث تتميز بمجموعة من المميزات منها: الاستشارات التكنولوجية ،الحلول الهندسية و التطويرية العملية ،التعهد و المشاركة في تصميم البنية التحتية و في التنفيذ،شبكة المعلومات الواسعة و السريعة التدفق ،التحفيز و التشجيع للبحوث الابتكارية و الاختراعات خاصة في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و الرقمنة ومن الجهود التي قامت بها الحكومة الماليزية تأسيس مراكز البحوث و تفعيلها ومن اهم هده المراكز : مؤسسة عبد الرزاق للاتصالات و البث،مؤسسة التربية و العلوم الماليزية ،الاكاديمية الماليزية للعلوم و التكنولوجيا ،برنامج التطوير الماليزي ،البرنامج الوطني للرواد،مؤسسة التطوير التكنولوجي الماليزية ،جمعية الصناعيين التقنين الماليزية .

8-الدروس المستخلصة من النموذج التنموي الماليزي :يمكن استخلاص العديد من الدروس من التجربة التنموية الماليزية أهمها:

*النموذج التنموي الماليزي يمثل تجربة رائدة في الاهتمام بجوهر الاسلام و منظومته القيمية التي تضمنها في مجال الاقتصاد(الاقتصاد الاسلامي) و غيره من الميادين و هذا النموذج التنموي استرشد بمنهج الدين الاسلامي في ادارة الشأن و الاقتصادي.

*جانب آخر يجسد المنظور الديني في الممارسة السياسية اتبعته قيادات ماليزيا و هو الشورى وهو مبدأ من مبادئ الحكم في الاسلام يكرس احترام الحقوق ومنها حق المشاركة في صناعة الحياة.

*من النقاط المميزة في التجربة التنموية الماليزية التعايش و العيش المشترك رغم اختلاف العرقيات و المعتقدات حيث يتحول الاختلاف و التنوع الى مصدر قوة ونماء.

*ماليزيا نموذجا عمليا للاستفادة العملية من التجارب التنموية العالمية تطبيقا و ليس مجرد اعتناق للإيديولوجيات المختلفة .

*ماليزيا في مسارها التنموي نموذجا للاعتماد على الذات ونموذجا للاستقرار السياسي و الاجتماعي.

*ماليزيا تمثل تجربة رائدة في الاستفادة من التكتلات الاقليمية في انتمائها لمجموعة الآسيان وكان ذلك مصدرا لتقوية الاقتصاديات المشاركة مما عزز مكانة هدا الكيان الاقتصادي و قوته في المحيط الدولي.

*التنمية البشرية من أهم الركائز التي اعتمدت عليها التنمية الشاملة في ماليزيا حيث اعتبرتها هدفا ووسيلة للإقلاع التنموي وذلك عن طريق تمكين الفرد الماليزي سياسيا و وظيفيا و علميا و معرفيا و اجتماعيا.

*النموذج التنموي الماليزي مثل علامة فارقة في الاستفادة من الارث الاستعماري تمثل ذلك في الاستفادة التعلم من اسلوب الادارة المدني البريطاني وكذلك التعلم من التجربة البريطانية في كيفية ادارة الشأن العام .